رئيس اتحاد الأعمال العراقيين لـ((المدى)):

اتحادنا يستقبل العام الجديد ٢٠٠٥ بثقة وتفاؤل

عداد / سعاد عباس راشد

مجتمع الاعمال العراقي بات يتطلع إلى تطورات اقتصادية متسارعة.. وجهود وإنجازات فعلية في مجال الأعمال والتنمية.
القطاع الخاص يؤشر متطلبات الانتقال الى اقتصاد السوق.. وهو سيسهم بدوره الريادي في العملية الانتقالية

بعد مرحلة من الجمود واللافاعلية التي خيمت بظلالها الكثيفة على المنظمات الاقتصادية المهنية في العراق خلال عهد النظام السابق لاسيما في سنواته الاخيرة، بسبب سياسات التحجيم والتدخلات الفضة وفرض القيادات غير الشرعية عليها ،انتقلت هذه المنظمات التي تمثل القطاع الخاص للتفاعل مع المتغيرات الجديدةفي العراق بعد الحرب بدرجات متفاوته تحكمها الوسائل والاساليب التقليديه الظروف الناشئة ،ومستوى الاستجابه وغيرها من العوامل .

ومن بين تلك المنظمات واجه اتحاد رجال الاعمال العراقيين صنوف الاضطهاد والمحاربة والتشدد من قبل النظام المباد الى حد الغائه في تموز ٢٠٠٢ ، ولكن الاتحاد عاود مزاولة نشاطه بعد الحرب.واصبح الان يتبوأ مكانة مناسبة ومعززة دائما في مجتمع الاعمال العراقي، وفي حوار مع السيد ر اغب رضا بليبل رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين ،حاولنا الاحاطة بابرز التطورات التي لامست عمل الاتحاد، واهم الانشطة والفعاليات التي مارسها منذ ايار ٢٠٠٣وحتى الان ،فضلا عن تطلعاته المستقبليه باعتباره جزءاً من القطاع الخاص العراقي

تحولات مهمة

قلنا للسيد راغب بليبل ابتداء ان التغيرات الجارية في طبيعة المرحلة التي يمر بها العراق بعد الحرب وحتى الان ،تفرض نمطاً مختلفاً من الأنشطة والاعمال المتوافقة مع التطورات الاقتصادية الجارية نحو اقتصاد السوق . فماذا عن ابرز الانشطه والفعاليات المعبرة عن ذلك فقال موضحا :

بعد معاودة نشاطه تمكن اتحاد رجال الاعمال العراقيين من تخطي الاثار والانعكاسات السلبية لسنوات (الظلم)التي واجهته خلال عهد االنظام المباد ، حيث ابتدءا بتعزيز هيكله الاداري وتوسيع مجلس ادارته ليضم العديد من الشخصيات المعروفة في اوساط مجتمع الاعمال العراقي ،ولعل من االمؤشرات الايجابية التي واجهت عمل الاتحاد تجلت في تنوع انشطته واتساعها. حيث تضاعف عدد اعضائه اكثرمن سبع مرات خلال الفتره منذ فتح باب الانتساب بعد الحرب وحتى الان،فيما اتجه الاتحاد في تفصيل برنامجه العلمي عبر عقد العديد من الندوا ت الاقتصادية التخصصية الموجهة لمعالجة اهم المشاكل والمعضلات التي يعانيها االاقتصاد العراقي وسبل تعزيز دور ومساهمة القطاع الخاص في انجاز مهمات الاعمار واعادة االبناء والتنمية ، اذ عقد ابان الفترة الماضية ثلاث ندوات تركزت محاورها على موضوعات حيوية مهمة.فعالجت الاولى موضوعي الخصخصة والاستثمار الاجنبي وما يحيطهما من اشكاليات في الواقع الاقتصادي العراقي اتجهت الندوة الثانيه لمعالجة موضوع التمويل ودوره في دعم القطاع الخاص ، وكانت الندوة الثالثة قد تناولت الموضوعات المتعلقة بالضرائب والرسوم وسبل تفعيل الاستثمار الاجنبي ، وعلى مستو ى توثيق وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين اتحادنا ووزارات وادارات واجهزة الدولة ذات الصله بعمل ونشاط القطاع الخاص، التقت وفود تمثل الاتحاد عدداً من المسؤولين الكبار وعلى راسهم وزراء التخطيط والتعاون الانمائي والصناعه والمعادن والنفط والتجارة والمالية والاشغال واالبلديات والثقافة والصحة ،حيث اتيحت لنا مجالات رحبة لطرح ومناقشه جميع هموم وشواغل مجتمع الاعمال والقطاع الخاص ،وكما ان هذه اللقاءات مهدت لاجتماع مهم وحيوي لوفد من اتحادنا مع الدكتور برهم صالح نائب رئيس الوزراء الذي أبدى تفهم عميقاً واستعدادا عاليا للتعاون والتنسيق وضمان تلبية وتنفيذ الكثير من الطروحات التي عرضها الاتحاد في اطار ورقة اقتصادية تضمنت معالجات موضوعية لابرز المشاكل التي يعانيها القطاع الخاص ، وضرورة انتقال الوعود الرسمية الى برامج وصيغ علميه لدعم القطاع الخاص ، لاسيما في مجالات التمويل من خلال منح القطاع الخاص قروضاً مناسبة لحجم المشاريع وبشروط ميسرة ، حيث طالب الاتحاد خلال لقائه السيد نائب رئيس الوزراء بتأسيس تمويلي للقطاع الخاص بمبلغ أولي بحدود(٥٠٠) مليون دولار واحالة عقود مشاريع الاعمار واعادة البناء ،والمشاركة الفعلية الهيئات واللجان المعنية برسم السياسة الاقتصادية وتشريع القوانين وتفعيل علاقات العراق الاقتصادية والتجارية الخاصة وفي اطار منسق شارك رئيس الاتحاد وفد يمثل القطاع الخاص ضمن لقاء مع الدكتور اياد علاوي رئيس الوزراء ، حيث كانت طروحات سيادته تتسم بالصراحة والوضوح والشفافية بشان متطلبات المرحله الحاليه للانتقال الى اقتصاد السوق ، وما يقتضيه هذا التوجه من مشاركة فعاله وكفوءة وريادية من جانب القطاع الخاص ، وضمان مشاركة موظفي في الوفود االرسمية والهيئات المعنية بصياغة السياسات الاقتصادية وتشريع القوانين وتشكيل مجالس مشتركة لرجال الاعمال العراقيين مع نظراتهم في البلدان العربية والأجنبية ، لاسيما الاوربية وبناء على التوسع الكبير في انشطة الاتحاد واستقطابه لرجال الاعمال في جميع محافظات البلاد ، فقد اعتمد اتحادنا صيغة اقامة فروع في المحافظات وشمل ذلك تسعة فروع في وقت تتواصل الجهود.

لاستكمال تمثيل الاتحاد بفروعه في بقية المحافظات خاصة في كردستان العراق . وعلى الصعيد الخارجي ، شاركت وفود من اتحادنا. وتتواصل مشاركتها في المؤتمرات والندوات والمعارض التي اقيمت في العديد من الدول العربية والاجنبية فيما وقع الاتحاد كثيراً من اتفاقيات وبروتوكولات التعاون والتنسيق مع المنظمات رجال الاعمال في البلدان العربية والاوربية ، مما ترك اثاراً ايجابية على مجمل انشطة أعضائه والقطاع الخاص بصورة عامة .

تطلعات مستقبلية

وفيما يتعلق باجتماعات التطور الاقتصادي المستقبلي ، وتطلعات الاتحاد ، وكذلك والقطاع العراقي الخاص عموما بشاءنه ، قال السيد راغب رضا بليبل :

ان اتحاد رجال الاعمال العراقيين يتطلع في االعام الجديد ٢٠٠٥ بثقة وتفاؤل لان ترتسم التطورات الاقتصادية سبيلها لتتحول من التاكيدات النظرية والوعود المجردة الى منهجية عملية لدعم ومساندة القطاع الخاص العراقي لكي يكون قادرا على الاسهام بدور متعاظم تدريجيا في البناء الاقتصادي الجديد القائم على السوق الحرة وهذا التوجه بالذات هو الذي يحكم من مسارات عمل وأنشطة اتحادنا على الأصعدة كافة انطلاقاً من مضامين خطته المعتمدة لعام ٢٠٠٥ التي سيشهد ربعها الاول انعقاد الدورة الاولى لا جتماعات الهيئة العامة بهدف انتخابات مجلس ادارة جديدة للاتحاد،

الصناعة السعودية في مأمن من تهديدات الإرهاب

أدت التهديدات بالهجوم على المنشآت النفطية في الخليج الى تصاعد وتيرة القلق في الاسواق العالمية ولكن موظفي الشركة السعودية النفطية العملاقة ارامكو يؤكدون ثقتهم باجراءاتهم الامنية.

وعلى ساحل الخليج في راس تنورة، حيث اكبر مركز لانتاج النفط في العالم، لا يدلي موظفو ارامكو بسهولة بمعلومات حول الاجراءات الامنية ولكن ثقتهم بانفسهم وبالاجراءات الامنية المتخذة تبدو كبيرة.

وقال احد ممثلي الشركة التي تمتلك اكبر مركز لانتاج النفط في العالم يضم مصفاة تقدر طاقتها التخزينية ب٥٢ مليون برميل لدينا تدابير (امنية) محلية (...) ولكننا نتعاون مع الحكومة ايضا.

وساد صمت يشوبه الحذر عندما ظهرت دورية للشرطة تحرس الموقع، وهو محاط من جهة بصحراء شاسعة ومن جهة اخرى بمياه الخليج ويبدو في امان.

واحيطت المنشآت الموجودة في المحافظة الشرقية الغنية بالنفط بصفين من الاسلاك الشائكة. وحول هذه المنشآت تمتد شبكة من انابيب النفط التي تربط راس تنورة بالمنشآت النفطية الاخرى في السعودية.

ومن برجه البالغ علوه ٦٠ مترا، تباهى مسؤول الامن بان كل سفينة تعبر مياه الخليج المجاورة تظهر على شاشة راداره.

وقال مؤكدا فعالية الاجراءات الامنية ان خفر السواحل (السعودي) وعناصر الامن الخاصة بشركة ارامكو، يجوبون طيلة الليل المياه القريبة من الشاطئ.

الا ان احد مسؤولي الشركة اشار الى ان آلية ارامكو الامنية لا تشمل مراقبة المجال الجوي فوق المنشآت وان سلاح الجو السعودي يقوم بهذه المهمة.

كما ان جهاز الرادار غير قادر على رصد مراكب الصيد الصغيرة التي يمكن ان تستخدم لتنفيذ عمليات انتحارية كما حدث في استخدام الزورق المطاطي الذي الحق انفجاره اضرارا جسيمة بالمدمرة الاميركية كول في تشرين الاول ٢٠٠٠ عندما كانت متوقفة قبالة عدن في جنوب اليمن. واسفر ذلك الهجوم الذي تبناه تنظيم القاعدة، عن مقتل ١٧ بحارا اميركيا.

وهذا ما يعرض المنصة النفطية البحرية التي يبلغ طولها ٥٠٠ متر ويمكن ان تستقبل ست ناقلات نفط معا، لخطر هجمات الزوارق الصغيرة.

ولكن المسؤول الامني قلل من اهمية هذه المخاطر مؤكدا ان حرس الشواطئ يراقبون عن كثب المياه المحيطة بالمنشآت.

واوضح ان بواخر الصيد تاتي من خليج تاروت المجاور وان النقاط الامنية في هذه الجزيرة تقوم بتفتيش جميع السفن التي تغادر الميناء.

ويبعد ميناء راس تنورة نحو ٦٠ كيلومترا عن الميناءين الرئيسيين السعوديين في الخليج، الدمام في الجنوب والجبيل في الشمال، الامر الذي يسهل لقوات الامن السعودية ضمان الامن في مجمل هذه المنطقة الاستراتيجية.

الأردن تتوقع زيادة الاستثمارات الأجنبية

قالت المديرة التنفيذية لهيئة تشجيع الاستثمار الأردنية ريم بدران إن إجراء الانتخابات الفلسطينية في أجواء اتسمت بالديمقراطية سيساعد على خلق مناخ إيجابي في الأردن، متوقعة زيادة الاستثمارات الأجنبية في المملكة بأكثر من النصف هذا العام.

وقالت بدران على هامش مؤتمر عن الاستثمار بين الدول غير الأوروبية المطلة على البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي والذي يستمر يومين إن تجربة الفلسطينيين في عملية الانتخابات والديمقراطية مؤشر قوي على تطور تجاه الاستقرار. وأضافت أن الانتخابات ومؤشرات أخرى مثل حقوق المرأة والتنمية الاجتماعية تمثل محاور يقوم عليها الاستقرار.

وأشارت إلى أن العام ٢٠٠٤ كان الأحسن لكن يتوقع أن يكون العام ٢٠٠٥ أفضل، دون أن تذكر رقما معينا للاستثمارات في العام الماضي.

وقالت بدران إن الأردن -كغيره من الدول النامية- يفتقر إلى معايير محددة لتقدير الاستثمار الأجنبي المباشر، لكنه بدأ بالتعاون مع منظمات دولية متخصصة لإجراء مسح يعتمد المعايير الدولية في ذلك المجال. ومن المتوقع نشر نتائج المسح في حزيران القادم.

لكن تقريرا أصدره في وقت سابق من الشهر الحالي برنامج أنيما الممول من الاتحاد الأوروبي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عشر دول غير أوروبية في منطقة البحر المتوسط منها الأردن، ذكر أن شركات أجنبية التزمت عام ٢٠٠٤ بضخ نحو ١,٩ مليار يورو مقابل ١٢٤ مليونا فقط عام ٢٠٠٣,

وتوضح تقارير اقتصادية حديثة أنه من المتوقع زيادة معدل النمو الاقتصادي في الأردن زيادة طفيفة إلى ٥,٥٪ عام ٢٠٠٥ من ٥,١٪ العام السابق.

قطر تضيّف المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ٢٠٠٦

أعلنت قطر انها ستستضيف المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ٢٠٠٦، من ٧ الى ١٥ اذار ٢٠٠٦، تحت اشراف المجلس الاعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالاشتراك مع شركة اتصالات قطر (كيوتل).

وقال المدير التنفيذي لشركة اتصالات قطر (كيوتل)، الدكتور ناصر معرفية في مؤتمر صحفي ان حوالى الفي شخص من ١٨٩ دولة عضو في الاتحاد الدولي للاتصالات، ومندوبين عن ٢٥٠ مؤسسة معنية بعالم الاتصالات سيحضرون المؤتمر.

من جانبه، قال مدير مكتب تطوير الاتصالات في الاتحاد الدولي حمدون تورية ان اهم موضوع ستتم مناقشته في المؤتمر المقبل سيكون +الخدمات واسعة النطاق+. واضاف ان مؤتمرات اقليمية ستسبق مؤتمر الدوحة، في كل من الجزائر والبيرو وفيتنام وروسيا ورومانيا، لتحضير مؤتمر الدوحة الذي ستصدر عنه قرارات وتوصيات تهم مستقبل الاتصالات في العالم.

ويعتبر مؤتمر الدوحة لتنمية الاتصالات، الرابع في سلسلة اجتماعات على هذا المستوى الرفيع بعد المؤتمرات التي عقدها الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للامم المتحدة في الارجنتين ومالطا وتركيا.

وتعقد هذه المؤتمرات مرة في كل اربع سنوات لمناقشة استراتيجية وسياسة الاتصال في العالم الى جانب التكنولوجيا و مصادر التمويل، كما قال تورية.

دراسة متخصصة تؤكد ان قيام بورصة عربية موحدة يتطلب تجانس التشريعات العربية

القاهرة (كونا) -- أكدت دراسة عربية متخصصة أن قيام بورصة عربية موحدة يتطلب عدة أدوات تكاملية فى مقدمتها تجانس التشريعات فيما يتعلق بتنظيم اعمال البورصات بين الدول العربية .

وذكرت الدراسة التى اصدرتها المنظمة العربية للتنمية الادارية تحت عنوان" نحو سوق مالية عربية" ونشرت هنا اخيرا ان قيام البورصة يتطلب ايضا انشاء بنوك استثمار عربية مشتركة تتولى مهام اصدار الاوراق المالية التي تصدرها الشركات والترويج لها وتغطية الاكتتاب فيها.

واضافت ان نجاح اقامة البورصة العربية الموحدة يتطلب ايضا انشاء مؤسستين للاشراف والرقابة على البورصة احدهما هيئة سوق المال العربية ويتم تشكيلها من خلال جامعة الدول العربية ويعهد اليها الاشراف الكلى على سوق رأس المال العربية الموحدة . واوضحت ان المؤسسة يمكنها القيام بوضع القواعد واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السوق اضافة الى العمل على اتاحة الاسعار الجارية للاوراق المالية ووضع الاجراءات التنظيمية المناسبة.

واشارت الدراسة الى ان المؤسسة الثانية هى لرقابة العمليات على ان تكون هيئة ادارية تنفيذية تابعة لهيئة سوق المال العربية وتعمل على ادارة النشاط اليومى للسوق ومتابعته وضمان عدم انحراف الممارسات العملية عن القواعد المنظمة لها.

وذكرت ان المؤسسة يمكنها ان تعمل على تنويع الأوراق المالية فى البورصة العربية الموحدة مشيرة الى ضرورة وجود شركات مساهمة عربية تساهم فى تنويع هذه الاوراق امام المستثمر العربى .

واكدت الدراسة ضرورة تحقيق نظام موحد لربط البورصات العربية مع بعضها البعض من خلال اصدار عملة عربية موحدة للبورصات والتداول داخل السوق الموحدة اضافة الى وجود بيوت خبرة مالية وشركات سمسرة عربية لها تواجد فعال فى جميع الاسواق المالية العربية.

واوضحت ان بيوت الخبرة العربية ستعمل على ضبط حركة الاسعار من خلال انشاء مؤسسات صناعة السوق لدورها الهام فى امتصاص الخلل فى الية العرض والطلب بالشراء لكل من يرغب في البيع والبيع لكل من يرغب فى الشراء بأسعار عادلة وكذلك توعية الجمهور العربى بالبورصة ونظم عملها بما يوفر للمستثمر الافصاح الكامل عن الفرص المتاحة لتوظيف أمواله.

وأوضحت ان معوقات قيام سوق مالية عربية موحدة تتلخص فى اختلاف القوانين والتشريعات وانظمة التداول والمقاصة والتسوية التي تحكم عمل البورصات العربية واختلاف النظم والهياكل الاقتصادية العربية.

وقالت ان من بين الاسباب ايضا غياب الارادة السياسية وتفضيل بعض الدول التعاون الثنائى أو شبه الاقليمى على حساب التعاون العربى المشترك فضلا عن تفاوت مستوى النمو الاقتصادى والثروات اضافة الى تفاوت عمق تجارب هذه الدول فى مجال البورصات واسواق المال حيث توجد بورصات مغلقة لا تسمح لغير مواطنيها بتملك اسهمها.

التقدم الاقتصادي الهادئ في العراق

بقلم ديفد آر فرانسيس ، كرستيان ساينس مونيتر

يمكنك القول أن هنالك أشياء قد تغيرت في العراق من خلال حركة المرور ، فقد ابتاعت الآلاف من العوائل العراقية السيارات المستعملة القادمة من وراء الحدود- و التي تعيق شوارع المدينة و تساعد على زيادة الضباب و الدخان فيها. فقد اصبحت للكثير من العوائل العراقية القدرة على اقتناء السيارات و الانتقال من حالة الفقر إلى مصاف الطبقة المتوسطة نتيجة لإقدام الحكومة على مضاعفة الرواتب لما يقارب المليون من العاملين لديها.

و تُعد هذه الظاهرة إشارة طيبة، فعلى الرغم من الأضرار اليومية الناجمة عن المواجهات العسكرية والتخريبية، إلا أن الاقتصاد العراقي يشهد عملية ارتقاء هادئة عما كان عليه من ترد إبان حرب الخليج عام ٢٠٠٣, أما عن سرعة هذا الإرتقاء - و سواء كان الزخم ملائماً لكبح هذه العمليات من خلال توفير الوظائف للعراقيين العاطلين عن العمل أم لا- فهي محط جدل كبير . و ما هو واضح للعيان ان النفط غير قادر وحده على التغلب على هذه المصاعب. من هنا تبرز الحاجة إلى توسيع نطاق إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والنهوض بالتصنيع لإنعاش الاقتصاد العراقي.

و يقول الن لارسن مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية، أن الاقتصاد العراقي قد نما بنسبة ٤٠ الى ٥٠٪ منذ حرب عام ٢٠٠٣, و قد تنبأ بنمو ذي مرتبة عشرية في عام ٢٠٠٥, و لا يعد النمو السريع بعد الحرب شيئاً غير إعتيادي، لكن الشيء المهم هو فيما إذا كان ذلك النمو مستداماً.

و يقول خبير دولي طالبا عدم ذكر اسمه، "إن الاقتصاد ليس بحالة كارثية كما يقرأ أي شخص في الصحف، فالناس مستمرة بحياتها و هنالك عملية إعادة بناء على مستوى العائلة بالإضافة إلى استمرار الكثير من النشاطات الأخرى".

أما الآخرون فهم أقل تفاؤلاً.

و يؤكد ديفد فيليب و هو زميل أقدم في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، انه مع استبعاد الناتج الإقتصادي في المناطق الكردية حيث لا يتعرض الإنتاج فيها إلى التعطيل بسبب عمليات المواجهة والتخريب، فان نمو الإقتصاد الوطني سوف يكون منخفضاً بشكل مثير.

و يضيف السيد فيليب، المستشار في مشروع مستقبل العراق التابع لوزارة الخارجية الأميركية قبل استقالته احتجاجا على سياسة الإدارة الأميركية في العراق، انه تم إنعاش القليل من المشاريع التجارية في مجال البضائع و الخدمات. ولكن بسبب حالة الغموض في العراق، يتساءل السيد فيليب عن إمكانية قدوم رساميل المستثمرين الأجانب.

و يرى السيد فيليب إن نسبة البطالة في العراق قد تصل إلى ٥٠٪، و قد ترتفع لتصل إلى ٨٠٪ إذا ما شملت هذه النسبة أولئك الذين يعانون من بطالة مستترة. فيما تنص الأرقام الرسمية على أن نسبة البطالة قد تصل إلى ٢٥٪.

و يعترف السيد هلال عبود البياتي المستشار الاقتصادي للسيد رئيس الوزراء الدكتور أياد علاوي،"إننا في حاجة الى خلق وظائف". و يضيف أن الحكومة العراقية قد منحت المقاولين العراقيين عدداً من المشاريع الصغيرة في مجال الطرق و المجاري و المياه و التي من شأنها أن تخلق فرصاً جديدة للعمل.

و يقول مايكل أو هانلون الاقتصادي في مؤسسة بروكنك في واشنطن، تعد سرعة النمو الاقتصادي في العراق شيئاً حاسماً. حيث أن التقدم الاقتصادي بطيء جدا ليقلل من نسبة البطالة بشكل كاف و بالتالي ليؤثر إيجاباً على عمليات المواجهة العسكرية. و يضيف انه لا يوجد الكثير مما يمكن إنتاجه خارج إطار القطاع النفطي.

ففي عهد النظام السابق كان الاقتصاد العراقي يمثل "اقصى أشكال الاشتراكية". فعلى سبيل المثال، كان هنالك ٦١ شركة رئيسية تابعة إلى وزارة الصناعة و توفر ٩٠٪ من الإنتاج الصناعي للبلد. و بسبب ظروف العزلة التكنولوجية التي شهدها العراق لأكثر من عقد و الحرب و أعمال النهب التي تعرضت لها هذه الشركات، أصبحت الكثير منها بالتالي غير قادرة على تسيير أمورها عندما فتحت سلطات الإحتلال باب الاقتصاد العراقي للمنافسة الخارجية.

يقول البياتي" أن معظم الشركات قد دمرت أو شلت".

و لم تحل ورطتهم فرض تعريفة كمركية قدرها ٥٪ مما حدا بفتح الأبواب على مصاريعها أمام الواردات الخارجية، ومع ذلك فانه وفر القليل من الحماية للصناعة المحلية.

و يقول البياتي، انه في غضون الأسابيع القليلة القادمة، تأمل الحكومة المؤقتة بتصنيف تلك الشركات العائدة للدولة إلى ثلاثة أقسام. حيث سوف يباع البعض منها إلى القطاع الخاص و سوف تتم عملية خصخصة جزئية للقسم الثاني بينما سيبقى القسم الثالث مملوكاً من قبل الدولة. ويضيف البياتي، ان المعونات الحكومية سوف تقطع. و يدفع المواطنون حالياً ما يعادل السنت لكل لتر من البنزين (أي ٤ سنتات لكل غالون)، و الذي يكلف الحكومة ٣٠ - ٤٠ سنتاً للتوزيع. و سترتفع الإعانة الشهرية الحكومية من ٨٠ الى ٢٠٠ مليون دولار. تلك المعونة سوف تخفض الى الصفر تقريبا.

و يقول أيضا، ان الحكومة تعمل على تقليل تكاليف سلة الغذاء المقدمة لكل عائلة عراقية، و هو نظام تم إتباعه أبان فترة فرض العقوبات الدولية ضد العراق في عام ١٩٩٠ . و بدلا من ذلك سوف تقوم الحكومة بتقديم الأموال بدلاً من الغذاء إلى الطبقة الفقيرة من المواطنين في العراق- و لا يشمل هذا الإجراء ما يقارب ال ٣٠٪ من العوائل العراقية القادرة على توفير الغذاء الخاص بها.

ترجمة : سامي عبدالله
عن صحيفة يو أس أي تودي